

Distr.: General
8 April 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١٩ من القائمة الأولية*

التنمية المستدامة

متابعة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام

يُحيل الأمين العام في هذه المذكرة رسالة من المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) تتضمن برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، وذلك على سبيل المتابعة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤ (انظر المرفق).

* A/69/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق



المرفق

رسالة مؤرخة ٦ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة الأمين العام من المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

أقرّ المؤتمر العام لليونسكو، في دورته السابعة والثلاثين، برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية بوصفه متابعة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤، وطلب إليّ أن أعرضه على نظر الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين لكي تنظر فيه باعتباره مساهمة ملموسة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتتخذ ما يلزم بشأنه (انظر الفقرة ٤ من الضميمة ١، القرار رقم ١٢ الذي اعتمدته المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين 37C/Resolution 12).

وقد صيغ برنامج العمل بالتشاور مع الجهات المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وتم التركيز فيه بالخصوص على الأعمال الميدانية وعلى التعرّف على مقرري السياسات والمؤسسات الرائدة والشباب والمعلمين والسلطات المحلية باعتبار هؤلاء من المستهدفين على سبيل الأولوية ومن الشرائح المشاركة في العملية. وسيشكّل برنامج العمل مساهمة اليونسكو الرئيسية في تنفيذ الفقرة ٢٣٣ المعنية بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (انظر مرفق قرار الجمعية العامة ٢٢٨/٦٦) الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ٢٠١٢. وكما تعلمون، فإنّ مصفوفة ريو للتنفيذ، التي أحلّتموها علينا مع رسالتكم المؤرخة ٢ آب/أغسطس ٢٠١٢، تُعيّن اليونسكو هيئةً رائدة في متابعة تنفيذ الفقرة ٢٣٣. ونحن نعتزم تدشين برنامج العمل العالمي خلال مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي سيعقد في آيشي - ناغويا باليابان في الفترة من ١٠ إلى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

وسأغدو ممتنة لو عملتم على تعميم القرار المرفق بهذه الرسالة ونص برنامج العمل على أعضاء الجمعية العامة لكي ينظروا فيهما ويتخذوا ما يلزم بشأنهما (انظر الضمّيمتين).

(توقيع) إيرينا بوكوفا

الضميمة ١

القرار الذي اعتمدته المؤتمر العام في دورته السابعة والثلاثين 37C/Resolution 12

متابعة عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤ - برنامج العمل العالمي

إن المؤتمر العام،

إذ يحيط علماً بالقرارين ١٩٠ م ت/٩ و ١٩٢ م ت/٦،

ويحيط علماً أيضاً بالتأييد القوي الذي أعرب عنه المجلس التنفيذي إزاء برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة ومجالات العمل الخمسة ذات الأولوية التي يشملها،

وقد درس الاقتراح المتعلق بوضع برنامج عمل عالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة متابعة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١٤ (٣٧/م٥٧)،

- ١ - يقرّ برنامج عمل عالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- ٢ - ويسلّم بضرورة حشد الدعم السياسي القوي لإنجاح تنفيذ برنامج عمل عالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- ٣ - ويشجّع وزراء الدول الأعضاء ورؤساء وكالات الأمم المتحدة على المشاركة في مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة، الذي سيقوم باستعراض تنفيذ عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، ودراسة سبل مواصلة تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة؛
- ٤ - ويطلب من المديرية العامة أن تحيل برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين (٢٠١٤) للنظر فيه واتخاذ التدابير الملائمة بشأنه؛
- ٥ - ويطلب أيضاً من المديرية العامة أن تقوم بتعبئة جميع القطاعات البرنامجية والشبكات التابعة لليونسكو كي تعزز إسهاماتها في التعليم من أجل التنمية المستدامة وتشارك في التحضيرات الخاصة بتنفيذ مشروع برنامج العمل العالمي؛

- ٦ - ويشدد على ضرورة إرساء علاقات تعاون وشراكة مع سائر الوكالات المعنية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما إطار عمل السنوات العشر للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛
- ٧ - ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج العمل العالمي بوصفه إسهامًا ملموسًا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الضّميّة ٢

برنامج العمل العالمي المتعلق بالتعليم من أجل التنمية المستدامة المقدم على
سبيل المتابعة لعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة بعد
عام ٢٠١٤

أولا - مقدّمة

١ - التنمية المستدامة مسألة لا تحقّقها الاتفاقات السياسية ولا الحوافز المالية ولا الحلول التكنولوجية بمفردها. إذ هي تتطلب تغييرا في أساليب تفكيرنا وتصرفاتنا، والتعليم له دور حاسم في إحداث هذا التغيير. لذلك، لا بد من اتخاذ إجراءات على جميع المستويات من أجل حشد إمكانات مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة وتعزيز فرص التعلّم ليجنّي الجميع ثمار هذه التنمية. وفي هذا الإطار، يأتي برنامج العمل العالمي لينهض بهذا العمل، وهذه الورقة هي بيان لأبعاده العامة.

٢ - ولقد تمّ التسليم لوقت طويل بدور التعليم الهام في تحقيق التنمية المستدامة. وشكل تحسين التعليم وإعادة توجيهه هدفا من أهداف جدول أعمال القرن ٢١ الذي أقرّه مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢، والذي تمّ تكريس الفصل ٣٦ منه لمسألة "تعزيز التعليم والتوعية والتدريب". وظلت مسألة إعادة توجيه التعليم نحو تحقيق التنمية المستدامة محلّ تركيز بالنسبة للعديد من المبادرات المنفذة في إطار عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠١٤) الذي أعلن عنه عقب مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢. هذا، ويشكّل التعليم أيضا جزءاً من الاتفاقيات الثلاث المعروفة باتفاقيات ريو الكبرى، وهي اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (١٩٩٢) واتفاقية التنوع البيولوجي (١٩٩٢) واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (١٩٩٤).

٣ - وفي وثيقة "المستقبل الذي نصبو إليه"، الصادرة كوثيقة ختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مرفق قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦) المعقود في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ٢٠١٢، اتفقت الدول الأعضاء على "تعزيز التعليم من أجل التنمية المستدامة، وعلى دمج التنمية المستدامة بفعالية أكبر في مجال التعليم في فترة ما بعد عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة". ومن ثم، يندرج برنامج العمل العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة ضمن إطار الاستجابة لمضمون هذا الاتفاق وهو بمثابة متابعة لعقد الأمم المتحدة. وقد صيغ برنامج العمل بعد مشاورات موسّعة وبعد الحصول على مساهمات من طائفة واسعة من

أصحاب المصلحة. وباعتباره عملاً من أعمال المتابعة لعقد الأمم المتحدة، فإنه يشكل في الوقت نفسه أداة يُقصد بها الإسهام بشكل ملموس في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - وقد نجح عقد الأمم المتحدة في إذكاء الوعي بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وفي حشد أصحاب المصلحة في كامل أنحاء العالم، وإيجاد قاعدة للتعاون الدولي، والتأثير في السياسات، والإسهام في التنسيق بين أصحاب المصلحة على المستوى الوطني. وهو قد ولّد أيضاً، وفي كافة مجالات التعليم والتعلم، عدداً كبيراً من المشاريع المموسة الهادفة إلى الأخذ بالممارسات الجيدة. بيد أن هناك تحديات كبيرة ما تزال قائمة، منها أنشطة التعليم من أجل التنمية المستدامة التي غالباً ما تتم ضمن مواعيد زمنية مضبوطة وبميزانيات محدودة؛ وسياسات وممارسات التعليم من أجل التنمية المستدامة التي غالباً ما تفتقر حلقة الوصل الملائم فيما بينها؛ ومفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة الذي لم ينته بعد من الانخراط بالكامل في مسار الخطط المتعلقة بالتعليم وتحقيق التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أصبحت تحديات تحقيق التنمية المستدامة منذ بداية هذا العقد تتسم بقدر أكبر من الاستعجال، وبرزت إلى الوجود شواغل جديدة منها على سبيل المثال الحاجة إلى تعزيز مبدأ المواطنة العالمية. لذلك، فإن الأمر يتطلب الاضطلاع بالمزيد من الأعمال المتعلقة بالتعليم من أجل التنمية المستدامة.

ثانياً - المبادئ

٥ - ينطوي برنامج العمل العالمي على سياسات وممارسات تتعلق بمسألة التعليم من أجل التنمية المستدامة، التي من المفهوم في هذا السياق أنها تخضع للمبادئ التالية:

(أ) التعليم من أجل التنمية المستدامة يتيح للجميع اكتساب المعارف والمهارات والسلوكيات التي تخوّل لهم الإسهام في التنمية المستدامة واتخاذ القرارات المستنيرة والإجراءات المسؤولة من أجل السلامة البيئية والجدوى الاقتصادية وبلوغ مجتمع عادل للأجيال الحالية والمقبلة؛

(ب) التعليم من أجل التنمية المستدامة يُفضي إلى إدراج مسائل التنمية المستدامة الرئيسية في التعليم والتعلم، وهو يتطلب طرائق في التعليم والتعلم مبتكرة وتشاركية تمكّن المتعلمين وتحفزهم على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذه التنمية. كما أنه يشجع على اكتساب المهارات من قبيل التفكير النقدي، وفهم المنظومات المعقدة، ووضع تصوّرات للمستقبل، واتخاذ القرارات وفق مبدأ المشاركة والتعاون؛

(ج) التعليم من أجل التنمية المستدامة يقوم على نهج حقوقي في تناول مسألة التعليم. فهو يُعنى بتوفير جودة التعليم والتعلّم المواكبين للعصر؛

(د) التعليم من أجل التنمية المستدامة تعلّم تحويلي من حيث أنّه يهدف إلى إعادة توجيه المجتمعات نحو تحقيق التنمية المستدامة. وهذا يستدعي في نهاية الأمر إعادة توجيه النُظم والهياكل التعليمية وأيضاً إعادة تأطير عملية التعليم والتعلّم. وهو أيضاً يتطرق إلى جوهر هذه العملية ولا يمكن اعتباره مجرد إضافة من الإضافات إلى ممارسات تعليمية قائمة من قبل؛

(هـ) التعليم من أجل التنمية المستدامة يرتبط على نحو متكامل ومتوازن وشامل بالدعائم البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة. وهو يتّصل كذلك بالخطة الشاملة لتحقيق هذه التنمية، الواردة في الوثيقة النهائية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التي تتضمن جملة أمور من بينها المسائل المترابطة في مجال القضاء على الفقر، وتغيّر المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والتنوع البيولوجي، والاستهلاك والإنتاج المستدامين. وهو يستجيب للخصائص الحيلة الفريدة ويحترم التنوّع الثقافي؛

(و) التعليم من أجل التنمية المستدامة يشمل التعليم النظامي وغير النظامي والتعلّم من المهد إلى اللحد. لذلك، فهو ينطوي أيضاً على التدريب وعلى أنشطة التوعية العامة المنفذة ضمن إطار الجهود الأوسع نطاقاً لتحقيق التنمية المستدامة؛

(ز) التعليم من أجل التنمية المستدامة يُقصد به، ضمن برنامج العمل العالمي هذا، أن يشمل جميع الأنشطة المنفذة طبقاً للمبادئ المشار إليها أعلاه دون اعتبار لما إذا كانت هذه الأنشطة تستعمل مصطلح "التعليم من أجل التنمية المستدامة" أو تستعمل، بحسب تاريخها أو سياقها الثقافي أو مجالات أولوياتها الخاصة، مصطلح التعليم البيئي أو التعليم الاستدامة أو التعليم العالمي أو التعليم الإنمائي أو غير ذلك من المصطلحات.

ثالثاً - الأهداف والمقاصد

٦ - تتمثل الأهداف والمقاصد العامة من برنامج العمل العالمي في استحداث وتكثيف جملة من الأعمال على جميع مستويات ومجالات عملية التعليم والتعلّم، وذلك من أجل الإسراع بوتيرة التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة. وهذه الأهداف يمكن حصرها في هدفين اثنين يتعلق أولهما تعلّقاً مباشراً بقطاع التعليم، وثانيهما بما هو أبعد من قطاع التعليم:

- (أ) إعادة توجيه التعليم والتعلّم حتى تُتاح للجميع فرصة اكتساب المعارف والمهارات والقيم والسلوكيات التي تخوّل لهم الإسهام في التنمية المستدامة؛
- (ب) تعزيز التعليم والتعلّم في جميع الخطط والبرامج والأنشطة التي تروّج للتنمية المستدامة.

رابعاً - مجالات العمل ذات الأولوية

٧ - من أجل تحقيق التركيز الاستراتيجي وإيجاد الالتزام من قبل أصحاب المصلحة، ينصب الاهتمام في برنامج العمل العالمي على خمسة من مجالات العمل ذات الأولوية. وتُعدّ هذه المجالات، التي تستفيد من النجاحات التي أحرزتها عقد الأمم المتحدة ومن تحدياته و"أعماله غير المنجزة"، بمثابة نقاط تأثير رئيسية في النهوض بخطة التعليم من أجل التنمية المستدامة. ولئن كان لا بد من تشجيع الأعمال المنفذة بهذا الشأن على جميع مستويات ومجالات التعليم والتنمية المستدامة، فإن العمل المنشود ضمن برنامج العمل العالمي يُركّز بالأخص على المجالات والأهداف الاستراتيجية التالية:

دعم السياسات

إدراج مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات الدولية والوطنية المتعلقة بالتعليم وتحقيق التنمية المستدامة

٨ - إنّ تهئية البيئة السياساتية المواتية أمرٌ في غاية الأهمية بالنسبة لمسألة حشد التعليم والتعلّم لخدمة أغراض التنمية المستدامة ولزيادة الإجراءات الهادفة إلى إحلال هذا النوع من التعليم في العملية التعليمية والتعلّمية بأشكالها النظامية وغير النظامية وغير الرسمية. لذا، ينبغي أن تُوضّع السياسات المتسقة والمتصلة بهذا الموضوع على أُسس من العمليات التشاركية، وأن تُصاغ بتنسيق بين مختلف الوزارات والقطاعات، وبمشاركة أيضاً من المجتمع المدني والقطاع الخاص والدوائر الأكاديمية والمجتمعات المحلية. أما تهئية تلك البيئة، التي يجب أن تقترب اقتراناً ملائماً بالتنفيذ، فهي تتطلب الأمور التالية بالأخص:

- (أ) العمل بانتظام على إدراج مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات التعليمية التي تُعنى بقطاع التعليم برمته أو بفرع من فروعها. وهذا الأمر ينطوي على تضمين هذا المفهوم في المناهج الدراسية وفي الأطر الوطنية لمعايير ومؤشرات الجودة التي تضع مقاييس النواتج التعليمية، وأيضاً على تضمينه في الخطط التعليمية الدولية باعتباره واحداً من عناصرها الهامة؛

(ب) العمل بانتظام على إدراج مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة في السياسات المتعلقة بمواجهة التحديات الكبرى في مجال التنمية المستدامة. وهذا الأمر ينطوي على تجسيد دور التعليم والتعلم في السياسات الوطنية التي لها علاقة باتفاقات ريو الكبرى، وذلك تمثيلاً مع متطلبات الدور المهم الذي تمنحه هذه الاتفاقيات للاتصال والتعليم والتدريب والتوعية العامة. وهو يشتمل أيضاً على إدراج مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة في الخطط الدولية التي لها علاقة بتحقيق التنمية المستدامة؛

(ج) مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة هو من العناصر التي تظهر بانتظام في أطر التعاون الإنمائي الثنائية والمتعددة الأطراف.

النهج الشاملة للمؤسسة برمتها

تعزيز النهج الشاملة للمؤسسة برمتها في تناول مسألة التعليم من أجل التنمية المستدامة على جميع المستويات وفي جميع السياقات

٩ - إنَّ النهج الشاملة للمؤسسة برمتها، أو النهج المتبعة على نطاق المؤسسة، لا تتطلب إعادة توجيه مضمون ومنهجيات التعليم فحسب، بل أيضاً إدارة المباني والمرافق بما يتماشى وشروط التنمية المستدامة، وأيضاً التعاون بين المؤسسة من جهة والأطراف المعنية بالتنمية المستدامة في المجتمع المحلي من جهة أخرى. ويمكن الاطلاع على نجاحات تحققت بهذا الشأن في مجالي التعليم العالي والتعليم الثانوي. غير أنَّ هذه النجاحات ينبغي أن تكرر وتتوسع لتشمل مستويات وأنواع أخرى من التعليم، كإعانة وتعليم الطفولة المبكرة، والتعليم والتدريب التقني والمهني، والتعليم غير الرسمي للشباب والكهول. أما تعزيز العمل بهذه النهج فهو يتطلب مراعاة الأمور التالية على وجه الخصوص:

(أ) العملية الشاملة للمؤسسة برمتها عملية منظَّمة بحيث تتيح للمعنيين بالأمر، أي للقيادات والمعلمين والمتعلمين والإدارة، صياغة رؤية وخطة لتنفيذ مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة في المؤسسة بأكملها؛

(ب) من أجل إعادة توجيهها، تتلقى المؤسسة الدعم التقني وأيضاً الدعم المالي كلما كان ذلك ممكناً ومناسباً. وقد يتضمن هذا الدعم تقديم أمثلة للممارسات الجيدة بهذا الشأن، وتدريب القيادات والإدارة، ووضع المبادئ التوجيهية وإجراء البحوث المتصلة بالموضوع؛

(ج) الشبكات المشتركة القائمة بين المؤسسات يتم حشدتها وتعزيزها لتيسير الدعم المتبادل، كالتعلم من الأقران وفق نهج شامل للمؤسسة برمتها، ولزيادة بروز هذا النهج والترويج له باعتباره نموذجاً يمكن أن يُنسج على منواله.

المعلمون

توطيد قدرة المعلمين والمدرّبين وغيرهم من وكلاء التغيير على أن يصبحوا من العوامل الميسرة للتعليم وفق مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة

١٠ - المعلمون من أهم مقومات حفز التغيير التعليمي وشروط تيسير التعلم لتحقيق التنمية المستدامة. لذلك، هناك حاجة ملحة لبناء قدرات المعلمين، وكذا المدرّبين وسائر وكلاء التغيير، في المسائل المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة واتباع المنهجيات الملائمة في التعليم والتعلم. وهذا الأمر يتطلب بالأخص ما يلي:

(أ) إدراج مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة في التعليم والتدريب المقدمين قبل الخدمة وأثناءها لمعلمي الطفولة المبكرة والمدارس الابتدائية والثانوية، وكذا للمعلمين وللمُيسرين في التعليم غير النظامي وغير الرسمي. وهذا العمل يمكن أن يُشرع فيه بتضمين مجالات مواضيعية محددة مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، ثم بعد ذلك جعل هذا المفهوم مسألة جامعة لكل المواضيع. وهو عمل ينطوي أيضاً على تدريب المعلمين السامين على هذه المفهوم؛

(ب) إدراج مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة في التدريب المقدم قبل الخدمة وأثناءها للمعلمين والمدرّبين العاملين في قطاع التعليم والتدريب التقني والمهني. وينطوي هذا العمل على بناء القدرات في مجال طرائق الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وأيضاً على تطوير المهارات للحصول على فرص العمل الخضراء؛

(ج) إدراج مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة في تدريب أساتذة مؤسسات التعليم العالي وذلك من أجل تحسين قدراتهم على تدريس مسائل الاستدامة، وإجراء البحوث العملية المنحى والمتعددة الاختصاصات والإشراف عليها، وإرشاد مقرري السياسات على المسائل المتعلقة بهذا النوع من التعليم وتحقيق التنمية المستدامة؛

(د) العمل على تحسين عملية إدراج الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة، ككفاية الموارد والمسؤولية الاجتماعية للشركات، في التعليم العالي وفي برامج بناء القدرات والتدريب على التنمية المستدامة لصنّاع القرار وموظفي القطاع العام وأعضاء دوائر الأعمال وأخصائي الإعلام والتنمية وسائر المختصين بشتى القطاعات والمواضيع. وينطوي هذا العمل على جملة

أمور من بينها برامج "تدريب المدربين" على مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة، وإدراج هذا المفهوم في التعليم على الإدارة، ومواءمته مع برامج القطاع الخاص للتدريب الداخلي.

الشباب

دعم الشباب في الاضطلاع بدورهم كوكلاء للتغيير من أجل تحقيق التنمية المستدامة عن طريق التعليم من أجل التنمية المستدامة

١١ - إن الشباب له مصلحة كبيرة في صياغة مستقبل أفضل لنفسه ولمن خلفه من الأجيال. وهو يشكل اليوم عامل دفع متزايد للعملية التعليمية، ولا سيما في سياقات التعلم بالوسائل غير النظامية وغير الرسمية. لذلك، فإن دعم الشباب بهذا التعليم لكي ينهض بدوره في التغيير هو من الأمور التي تتطلب ما يلي:

(أ) تعزيز الفرص المتاحة للشباب لكي يكتسب التعليم من أجل التنمية المستدامة وفق منهجية قائمة على المتعلم وعلى الأخذ بالوسائل غير النظامية وغير الرسمية. وهذا الأمر ينطوي على إيجاد وتكثيف فرص الحصول على هذا التعليم بالوسائل الإلكترونية والمحمولة؛

(ب) جعل برامج التعليم النظامي وغير النظامي، ضمن إطار التعليم من أجل التنمية المستدامة وخارج هذا الإطار، تركّز بالأخص على مهارات المشاركة التي تمكّن الشباب من أن يعمل كوكيل للتغيير في عمليات التنمية المستدامة المنفّذة على المستويات العالمية والوطني والمحلي.

المجتمعات المحلية

تسريع وتيرة البحث عن حلول للتنمية المستدامة على المستوى المحلي من خلال العمل بمفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة

١٢ - غالباً ما يتم على المستوى المحلي وضع حلول فعّالة ومبتكرة لمواجهة التحديات في مجال التنمية المستدامة. أما الحوار والتعاون فيما بين مختلف أصحاب المصلحة فهو يضطلع بدور رئيسي في هذا المضمار، ومن ذلك الحوار والتعاون بين الحكومات المحلية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام ومؤسسات التعليم والبحث وفرادى المواطنين. ويشجّع مفهوم التعليم من أجل التنمية على التعلم الذي يجمع حوله العديد من الأطراف المعنية والذي يحظى بمشاركة المجتمع المحلي، وهو يصل البعد المحلي بالبعد العالمي. لذلك، فإن الحشد التام للتعليم والتعلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توطيد الإجراءات المتخذة على المستوى المحلي. وهذا عمل يتطلب بالأخص ما يلي:

(أ) وضع الشبكات المحلية التي تُسهّل التعلّم الجامع العديد من الأطراف المعنية من أجل تحقيق التنمية، وتطوير هذه الشبكات وتفعيلها وتحسينها. وينطوي هذا العمل على تنويع وتوسيع دائرة الشبكات القائمة حتى يتم إشراك أطراف معنية أخرى جديدة، من بينها المجتمعات المحلية للشعوب الأصلية؛

(ب) تقوم السلطات والحكومات المحلية بتعزيز دورها في توفير فرص التعلّم من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وهذا العمل ينطوي، حسب الاقتضاء، على دعم العملية المنفذة محليا من أجل إدراج مفهوم التعليم من أجل التنمية المستدامة في المنظومة التعليمية النظامية، وأيضاً توفير ودعم فرص التعلّم بالوسائل غير النظامية وغير الرسمية لتحقيق التنمية المستدامة لكافة أفراد المجتمع المحلي؛

خامسا - التنفيذ

١٣ - من المتوقع أن يُنفذ برنامج العمل العالمي على المستويات الدولي والإقليمي ودون الإقليمي والوطني ودون الوطني والمحلي. وتُشجّع كل الأطراف المعنية على تنفيذ أنشطة ضمن إطار مجالات العمل الخمسة ذات الأولوية. وتعود المسؤولية في ذلك على عاتق كل من حكومات الدول الأعضاء، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، ووسائل الإعلام، والأوساط الأكاديمية والبحثية، وقطاع التعليم، وسائر المؤسسات ذات الصلة التي تسهل وتدعم التعلّم، وفراى المعلمين والمتعلمين، وأيضاً المنظمات الحكومية الدولية. أما الإسهامات فهي متوقعة من قطاع التعليم ومن الأطراف المعنية بالتنمية المستدامة. لذلك فإنّ برنامج العمل العالمي سيؤخذ في تنفيذه أساساً بمبدأ اللامركزية وذلك استجابةً للنداءات المطالبة بتبسيط الهياكل التنظيمية على المستوى الدولي وبأبّاع المرونة في التنفيذ وتحديد الأهداف على المستوى الوطني.

١٤ - ولتيسير عملية التنفيذ، سيتم بالنسبة لكل مجال ذي أولوية ضمن برنامج العمل العالمي تحديد الأطراف المعنية الرئيسية، والتماس التعهدات الخاصة بتنفيذ أنشطة محددة ضمن كل مجال من تلك المجالات. ومن المتوقع أن تشكّل هذه الأنشطة، التي ينبغي أن تنصّ على مواعيد زمنية وعلى أهداف مضبوطة، عوامل مُحفّزة لأطراف أخرى كي تنفّذ المزيد من الأنشطة. وسيتم إنشاء منتدى للتنسيق بين الأطراف الرئيسية المعنية بكل مجال من مجالات العمل ذات الأولوية، وستُحشد جهود البحث التي تتناول مفهوم التعليم من أجل التنمية لدعم أوجه التقدم المحرزة ضمن كل مجال. وستشمل هذه الجهود إجراء بحوث على النّهج المبتكرة في تناول هذا النوع من التعليم.

١٥ - ولا بد، في وضع آليات التنسيق الوطني، من التشجيع على الاستعانة بالخبرات المكتسبة من عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، أو من العمل، حسب الاقتضاء، على استمرار الآليات الناجحة التي استُحدثت ضمن إطار عقد الأمم المتحدة. وكل دولة من الدول الأعضاء مدعوة إلى تعيين نقطة اتصال وطنية. وسيتم الاحتفاظ بآلية للتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة. أما في تنفيذ برنامج العمل العالمي، فسيتم السعي، بالآليات المشتركة بين الوكالات وبالآليات المعنية الأخرى، إلى تحقيق الاتساق الكامل مع سائر العمليات والخطط الدولية التي لها صلة بالموضوع.

١٦ - ورهنا بتأكيد من جانب الجمعية العامة، ستحتفظ اليونسكو بأمانة تضطلع بالمهام الرئيسية التالية: تيسير تنفيذ برنامج العمل العالمي عبر إرساء علاقات شراكة؛ ورصد التقدم المحرز على المستوى العالمي؛ والعمل كآلية لتبادل المعلومات عن الأطراف المعنية الرئيسة وعن الممارسات الناجحة.

١٧ - وثمة تسليم بضرورة توفير الموارد الملائمة لأنشطة التعليم من أجل التنمية المستدامة. ولكن في الوقت نفسه هناك إمكانية كبيرة لحشد التمويل اللازم لهذه الأنشطة من آليات التمويل القائمة في مجالي التعليم والتنمية المستدامة وذلك بالنظر إلى كون التعليم من أجل التنمية المستدامة ليس خطة إضافية وإنما هو موضوع شامل لمسائل تشغل بال قطاع التعليم والتنمية المستدامة. لذلك، تُشجّع الجهات المانحة على النظر مدى تطابق هذه الموضوع مع متطلبات آليات التمويل القائمة. أما الأطراف المعنية بهذا النوع من التعليم فهي مدعوة إلى الاستفادة بالكامل وبانتظام من الإمكانيات المتاحة. هذا، ولا بد من الإشارة إلى الإمكانيات الكبيرة المتاحة من إرساء علاقات شراكة لدعم تنفيذ برنامج العمل العالمي، ومن ذلك الشراكات مع القطاع الخاص.

١٨ - وسيخضع تنفيذ برنامج العمل إلى الرصد بانتظام، حيث ستوضع آلية تسمح بمراعاة الحاجة إلى الرصد القائم على الأدلة، بما في ذلك تحديد أهداف ومؤشرات مضبوطة، وإلى الإبلاغ بالنتائج والآثار، وهي ستأخذ في الحسبان طبيعة مختلف الأنشطة المتوقعة ضمن كل مجال من مجالات العمل، ومبدأ اللامركزية في تنفيذ برنامج العمل العالمي الذي يهتم شريحة واسعة من الأطراف المعنية. وحسب مقتضى الحال، سيتم التشجيع على وضع آليات للتقييم على المستويات الوطني ودون الإقليمي والمحلي، وعلى تطوير المؤشرات بهذا الخصوص. أما الإبلاغ عن البرنامج فهو قد ينطوي على تناوب في العمل بآليات الرصد وآليات التقييم.

١٩ - ومن المتوقع تدشين برنامج العمل العالمي خلال مؤتمر اليونسكو العالمي للتعليم من أجل التنمية المستدامة الذي سيعقد في آيشي - ناغويا باليابان. وسيتم العمل به لفترة أولية قدرها خمس سنوات، ثم يجري بعد ذلك استعراضه للوقوف على إمكانية توسيع نطاقه. وعندها قد يتطلب الأمر تنقيح مجالات العمل ذات الأولوية في ضوء الاحتياجات الناشئة.